بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الثاني :

الرقابة المالية :

تعريف الرقابة المالية :

اختلف الكتاب فى ماهى الرقابة ولذلك فقد تعددت التعاريف التى تناولتها ، فالرقابة عرفت من الناحية القانونية بأنها " عبارة عن حق دستورى يخول صاحبة سلطة اصدار القرارات اللازمة لانجاح مشروعات الخطة " .(١)

فهى حق يخولة دستور او قد يخولة قانون معين كما قد تحمل الرقابة معنى الوصاية من جانب الدولة لفرض حدود وقيود معينة تؤدى الى اهداف التنظيم الادارى الذى تتطلبة الدولة ، وفى هذا المعنى تتراوح الرقابة بين المراجعة الاحقة وبين فرص سلطة ادارية تلزم المشروع باوضاع معينة او بضرورة الحصول على تصريح ببعض الاعمال واقرارها . هذا وقد تميزت تعاريف الرقابة بثلاث اتجاهات :(٢)

الاول : يهتم بالجانب الوظيفى ويركز على الاهداف .

الثانى : يهتم بالاجراءات ويركز على الخطوات العملية .

الثالث : يهتم بالاجهزة التى تقوم بالرقابة .

ونتناول فيما يلي بالتفصيل كل هذه الاتجاهات :

الاتجاه الاول :

يهتم بالجانب الوظيفى للرقابة ويركز على الاهداف التى تسعى الى تحقيقها فهو يهتم بوجود عمليات معينة يلزم توفرها لامكان تحقيق الرقابة ويتضمن تحديد الاهداف المطلوبة والوصول اليها . فيرى بعض الكتاب ان الرقابة تعنى العمل على تحقيق اهداف معينة تسعى الوحدة الى انجازها بينما يعتقد فريق اخر ان أساس الرقابة هو تحديد المطلوب فى المواعيد المحددة . الا ان تحديد الاعمال فى حد ذاتة لايكفى لوجود الرقابة اذ لابد ان يشعر كل فرد بمدى مسئوليتة عن تحقيق الاهداف الموضوعة . فالرقابة استنادا الى اهدافها فهى عبارة عن مجموعة عمليات التفتيش والفحص والمراجعة يقصد منها الوقوف على ان كل مشروع من المشاريع الاقتصادية العامة يعمل فى الحدود التى تؤكد انه يحقق الغرض الذى أنشىء من اجلة ولاقتراح الحلول المناسبة التى تقضى على الاسباب التى تعوق هذا الغرض وتحديد المسؤل فى حالة الخطأ والتلاعب واحالتة الى السلطة المختصة ، فالاطار العام للرقابة يجب ان يهدف الى المحافظة على الاموال العامة وتحديد نتائج الاعمال والمراكز المالية والتحقق من تحقيق الاهداف لمختلف الوحدات .

١/ عوض محمود الكفراوى ، الرقابة المالية ، (د:ن) ص١٥-٢٠

٢/ الموقع السابق

والتعرف على فرص تحسين المعدلات الموضوعة وما يتتبع ذلك من امكان تغيير الخطة على مختلف المستويات وتأسيسا على ذلك تقسيم الرقابة الى نوعين رئيسيين وهما :(١)

١/ الرقابة المالية :

وغرضها المحافظة على الاموال العامة من سوء التصرف وذلك عن طريق التأكد من اتباع الاجراءات وقواعد العمل المحددة من قبل . وكذلك للتأكد من سلامة تحديد نتائج أعمال الوحدات ومراكزها المالية .

٢/ الرقابة الاقتصادية :

وهدفها التأكد من تحقيق الاهداف الموضوعة وعدم الانحراف عن معدلات الاداء المنصوص عليها فى الخطة واجراء ما قد يلزم من التعديلات لتحسين معدلات الاداء وتصحيح ما يقع من انحرافات .

الاتجاه الثانى :

ويهتم بالرقابة من حيث كونها اجراءات ويركز على الخطوات التى يتعين اجرائها للقيام بعملية الرقابة ، حلأ تمام عملية الرقابة يتطلب الامر وجود بيانات عن اوجة النشاط المختلف كشرط أساسى للقيام بالرقابة على ان تعد بشكل يمكن الاستفادة بها فى متابعة النشاط ومواجهة نتائج الاعمال وفحصها .

وفى هذا المجال اوضح لنا Ramanch Andran بأن الرقابة فيما يتعلق بمتابعة الاهداف تتضمن العمليات الاتية :(٢)

١/ بيان الكفاءة الفعلية .

٢/ مقارنة الكفاءة الفعلية مع اهداف الخطط والسياسات والمعيير الموضوعة .

٣/ تحليل الانحرافات عن هذه الاهداف و السياسات والمعايير .

٤/ اتخاذ الاجراءات التصحيحى كنتيجة للتحليل .

٥/ متابعة تقييم فعالية الاجراء التصحيحى .

٦/ مد عملية التخطيط بالحقائق لتحسين مستويات الاداء مستقبلا .

وقد بين لنا Lockyer فى وظيفة الرقابة ان الخطوات التى يجب ان تتبع فى نظام ميزانية الرقابة وفى كل نظم الرقابة الصناعية هى ما يلي :

١/ وضع الميزانية التقديرية – الخطة .

٢/ نشرها والتعرف عليها .

٣/ وضع معايير التنفيذ .

٤/ المقارنة بين مستويات التنفيذ الموضوعة والمحققة .

٥/ وضع التقارير الخاصة بذلك .

٦/ القيام بالاجراءلت التصحيحية .

١/ المرجع السابق ، ص١٧-٢٠

٢/ المرجع السابق

وتتطلب الرقابة على النفقات العامة كما اوضح Withers الاجراءات التالية :(١)
١/ الاختبار الجيد للسياسات الادارية .
٢/ اهتمام الادارية الحكومية بالتخطيط والتنظيم الفعال والتحويل المناسب والقيام برقابة فعالة على المخرجات .
٣/ الاختبار المناسب للموظفين وتدريبهم وتشجيعهم والاشراف عليهم كما ان نظام رقابة الميزانية يشمل فعالية الخطة ومقارنة بين التخطيط الافقى لانشطة العمل والنتائج الفعلية والاجراء التصحيحى .

الاتجاه الثالث :

وهو يهتم بالاجهزة التى تقوم بالرقابة وتتولى المراجعة والفحص والمتابعة وجمع المعلومات وتحليل النتائج فالرقابة تعنى هنا اجهزة معينة تقوم بمجموعة من العمليات للتأكد من تحقيق الوحدات لاهدافها بكفاية مع أعطاء هذه الاجهزة سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة واصدار القرارات والاحكام التى قد تلزم فى هذا الشأن فمفهوم الرقابة يختلف فى هذه التعاريف ولكنة يدور حولها فيحدد فريق من الكتاب مفهوم الرقابة على اساس ما تسعى الى تحقيقة من اهداف ، وفى نظر فريق اخر تعنى الرقابة تلك المجموعة من الاجراءات والعمليات وعند فريق ثالث تعنى الاجهزة التى تقوم بعملية الرقابة فعملية الرقابة تدور حول محورين الوسيلة والهدف وقد ادى هذا الاسلوب الى ان يكون النظر فى مفهوم الرقابة من واقع تطبيقاتها وهذا أبعد الباحثين عن البحث فى أساسها من حيث ان جوهرها يمثل العلاقة والرروابط الناتجة عن الملكية العامة للاموال التى عهدت بها ادارة الشعب للدولة لتقوم نيابة عنه بأستخدامها .

استخداما حسنا بواسطة اجهزتها المختلفة فأصبح من حق الشعب فرض الرقابة التى يراها مناسبة للتأكد من حسن استخدام هذه الاموال كما ان الدولة تعد مسئولة عن تنفيذ ما أسند اليها عن طريق اجهزتها لمعرفة مدى قيامها بتحقيق الانجازات المطلوبة .

اهداف الرقابة المالية :

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الاموال العامة وحمايتها من العبث وتتلخص هذه الاهداف فى النقاط الاتية :(٢)
١/ التحقق من ان الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن اى مخالفة او تعقيد .
٢/ التحقق من ان الانفاق تم وفقا لما هو مقرر له ، والتأكد من حسن استخدام الاموال العامة فى الاغراض المخصصة لها دون اسراف او انحراف والكشف عما يقع فى هذا اصدد من مخالفات .

١/ المرجع السابق ، ص٢٢-٢٣
٢/ المرجع السابق

٣/ متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الاداء فى الوحدات للتأكد من ان التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الاعمال والتعرف على مدى تحقيق الاهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وما قد يكون فى الاداء من قصور واسباب ذلك لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة وللتعرف على فرص تحسين معدلات الاداء مستقبلا .

٤/ التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتعليمات المالية والتحقق من مدى كفائتها وملاءمتها واكتشاف نقط الضعف فيها لاقتراح وسائل العلاج التى تكفل احكام الرقابة على المال العام دون تشدد فى الاجراءات قد تعوق سرعة التنفيذ .

غير انه مهما اختلفت اهداف الرقابة المالية وتنوعت فأنها تنحصر فى هدفين رئيسيين :

الاول : التحقق من ان الاتفاق تم وفقا لما هو مقرر له طبقا للخطط الموضوعة .

الثانى : ان الموارد حصلت كما هو مقرر ، ويمكن القول بأن هدف الرقابة هو التحقق من ان الموارد حصلت وفقا لما هو مقرر وانها استخدمت افضل استخدام .

أنواع الرقابة المالية وصورها :

الرقابة المالية عملية دائمة ومستمرة تدور مع المال العام وجودا وعدما ، فتختلف اشكالها وتتعدد انواعها وتتباين صورها وفقا لمعايير مختلفة وتبعا لتعدد وجهات نظر الباحثين ، ورغم هذا التباين نستطيع ان نقسم الرقابة المالية الى الانواع والصور الاتية :(١)

البند الاول : انواع الرقابة من حيث الجهات التى تتولى الرقابة .

البند الثانى : انواع الرقابة من حيث السلطات المخولة للجهة الرقابية .

البند الثالث : انواع الرقابة من حيث دور الدولة فى عملية الرقابة .

البند الرابع : انواع الرقابة من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية .

البند الخامس : انواع الرقابة من حيث توقيت عملية الرقابة .

أساليب تنفيذ وظيفة الرقابة :

هناك اساليب مختلفة لتحقيق الوظيفة الرقابية ، وتحدد الانظمة الرقابية نوعا او انواعا من هذه الاساليب لاتباعها من قبل الجهة المسؤلة عن تحقيق الرقابة ، او قد يترك لها اختيار الاسلوب المناسب الذى يحقق هدف الرقابة الذى تستهدفة . ويمكن الاشارة الى الاساليب المتبعة فى تحقيق الرقابة بالاتي :(٢)

١/ الرقابة المالية الشاملة :

ويتبع فى تحقيق الرقابة فى هذا المجال اما عن طريق اجراء رقابة شاملة وتفصيلية على جميع المعاملات المالية التى تمارسها الوحدة الادارية الخاضعة للرقابة او ان هذه الرقابة تكون شاملة الا انها اجمالية او قد يتم تحقيق الرقابة الشاملة على قطاع معين او فى مجال نوعى معين من مجالات الاعمال المالية للوحدة الادارية ، ورقابة اجمالية على باقى المجالات .

١/ المرجع السابق ، ص٢٤

٢/ فهمى محمود شكرى ، الرقابة المالية العليا ،(الاردن : دار مجدلاوى)، ص٤٠

٢/ الرقابة المالية بالعينة " الانتقائية " :
ويقصد بهذا الاسلوب من الرقابة اللجوء الى اختيار عينات معينة من المعلومات المالية و اخضاعها للرقابة كنموزج او نمازج قياسية لاخضاع الاعمال المالية للوحدة الادارية للرقابة .
ويمكن استخدام هذا الاسلوب بطرق متعددة :
- العينة العشوائية : يتم اختيار عينة او عينات معينة من المعاملات المالية بطريقة عشوائية واخضاعها للرقابة دون حاجة الى اخضاع جميع المعاملات المالية فى الوحدة الادارية . ويتبع مثل هذا الاسلوب فى المؤسسات والادارات التى فيها اعمال مالية ضخمة ومتعددة ، او عندما تكون المعاملات متشابهة من حيث العموم .
ويوضع الشكل ٢/٢ مايلى :

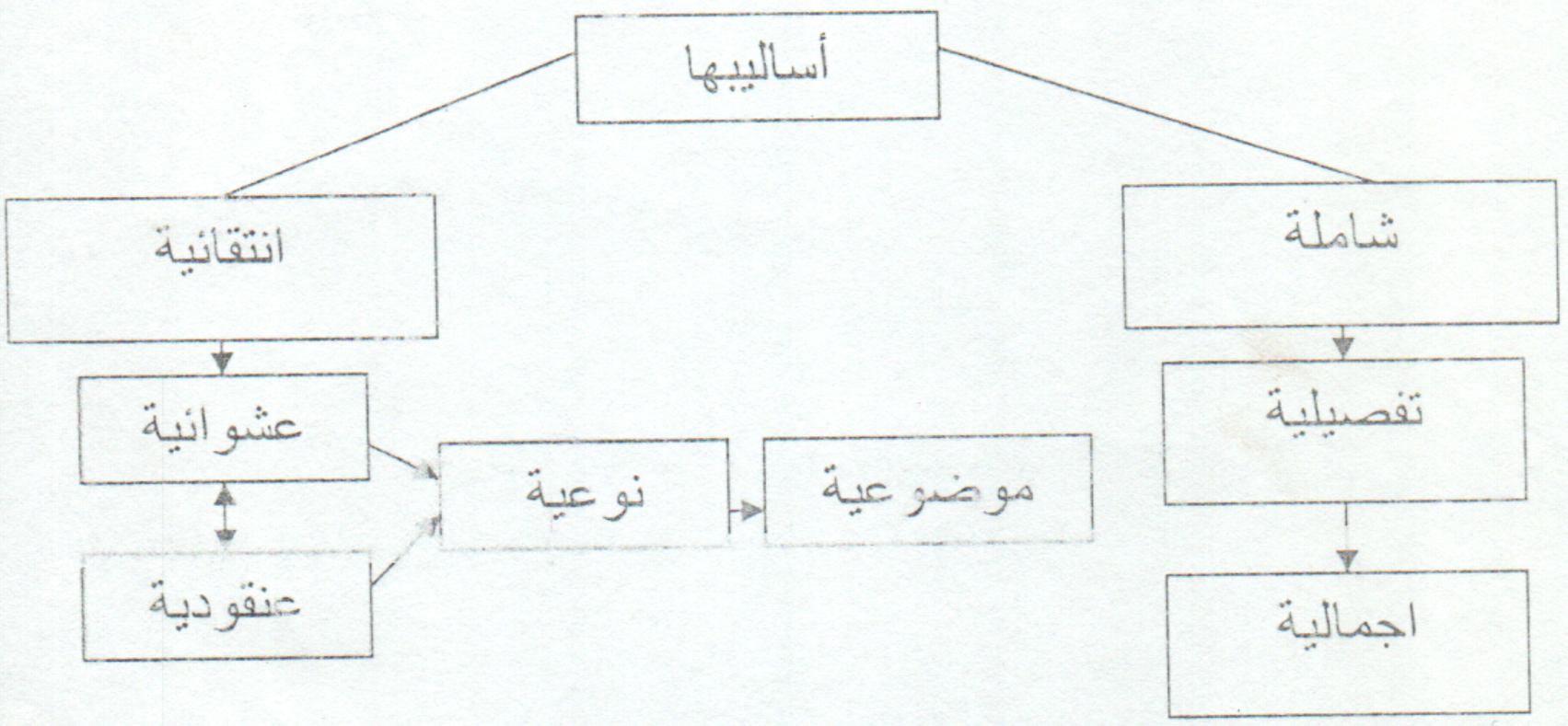

مقومات الرقابة :
لكى تكون الرقابة فعالة فأنه لابد من اعطاء السلطات الكافية للافراد المكلفين .
وتنطوى وظيفة الرقابة على مايلي :(١)
١/ اعداد الجدول : وهى مرحلة تتضمن تحديد ما ينبغى القيام به بشكل تفصيلى مع اعداد الجداول الزمنية للتنفيذ والتأكد من توفر العناصر الضرورية له من حيث الكم والكيف والمكان والوقت .
٢/ وضع المعايير : وتلك تتضمن تحديد العلاقة بين ما يبذل من جهد وما ينبغى ان يتحقق لقاءة من نتائج

١/ محمد الناشر ، الادارة المالية ، (د:ن) ، ص٥٣٩

٣/ الاشراف والتوجية : وذلك للتأكد من مطابقة ما انجز مع الخطط بدلالة المعايير الموضوعة .
٤/ مقارنة النتائج : وهى مرحلة قياس الاداء وتحديد درجة انجاذ الخطط .
٥/ تحديد الانحرافات ومعرفة اسبابها : حيث تتمكن الادارة من تحديد الاجراء المصحح .

خصائص نظام الرقابة :

اوضحنا ان عملية الرقابة عموما تتضمن :(١)
١/ وضع المعايير .
٢/ تقويم الاداء .
٣/ معالجة الانحرافات .
على انه كلما يكون نظام الرقابة فعالا فأنة لابد من توفير الاعتبارات التالية :
١/ ان تعكس اساليب الرقابة طبيعة عمل المروع وادارتة واقسامة واحتياجاتها .
٢/ ان تبين اساليب الرقابة الانحرافات بأقصى سرعة ممكنة وبصورة اكثر وضوحا وتحديدا .
٣/ ان تتصف اساليب الرقابة بطابع المرونة بحيث تظل صالحة للعمل حتى ولو اضطر المشروع الى تغيير ، او تعديل ، خططة نتيجة لتغيير .
٤/ ان تلائم اساليب الرقابة طابع التنظيم ، وان تكون اقتصادية بحيث تبرر تكلفتها .
٥/ ان تكون اساليب الرقابة واضحة غير معقدة لتعدد مفهومة ممن يستخدمها ، ان تؤكد الاجراء المصحح اللازم وتساعد على تحديدة .

١/ المرجع السابق ، ص٥٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الثالث :

السياسات المالية:

السياسة: هى مجموعة المبادى والمفاهيم التى تضعها المستويات العليا فى المؤسسة لتسترشد بها المستويات الادارية الاخرى عند ممارسة انشطتها واتخاذ قراراتها .

وتعد السياسات دستورا للعمل لانها الاطار الدائم الذى يحدد الفكر ويوجهة ويبين ما يجب القيام به وما ينبغى الامتناع عنه من سلوك او تصرفات ، وهى تتخذ شكل الاوامر او التعليمات التى تقترن بجزاءات تفرض على مخالفتها .(١)

اما السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية تحديد الدولة لمصادر دخلها واوجه الصرف لهذا الدخل اى بايضاح اكثر من اين ياتى الدخل واى المصادر اهم واين يصرف واى القنوات للصرف اهم هذا بأختصار بسيط طبعا ويتم ذلك من اجل تحقيق الدولة لاهدافها الاقصاديةوالاجتماعية وانجاح سياستها الاقتصادية المتبعة.

ومن المعلوم طبعا ان الصرف هو (الانفاق الحكومي).(٢)

هذا وتتلخص اغراض السياسات فى جملة الاهداف التالية:(٣)

١/ الاقتصاد فى الجهد والوقت .

٢/ الاسراع فى تحقيق الاهداف .

٣/ المعاونة فى وضع الخطط للفروع .

٤/ ربط الوحدات الادارية بعضها ببعض .

ومن جانب اخر، فان السياسة الصالحة هى تلك التى تتسم بالصفات التى تكفل لها الفعالية والاستقرار ، لهذا يجب ان تتوافر فيها الشروط التالية :

١/ ان تنطلق من الاهداف ، وفى ذات الوقت تؤدى الى تحقيقها اذا ما وضعت موضع التطبيق .

٢/ ان تكون مقنعة لكافة المستويات .

٣/ ان تكون واقعية وممكنه التطبيق عمليا .

٤/ ان تكون مرنة .

٥/ ان تكون واضحة .

٦/ ان تكون محددة .

٧/ ان تكون مكتوبة .

٨/ ان تنبع من واقع البيئة التى تعمل فيها المؤسسة .

٩/ ان تتصف بالثبات والاستقرار .

١٠/ ان تراجع باستمرار لحمايتها من التقادم .

١/ www.ifotechaccountants.com

٢/ www.neelwafurats.com

٣/ الموقع السابق

هذا وتقوم السياسات المالية على نفس الأسس التى تقوم عليها السياسات العامة فى المؤسسة ، اذ تتولى الادارة العليا وضع اسسها العريضة ويتولى المدير المالى العمل لتحقيق تلك السياسات . وعند النظر لمصادر الدخل فانها تتنوع من دولة الى اخرى وتختلف اهميتها النسبية ايضا من دولة اخرى حيث بعض الدول تعتمد بشكل كبير عاى دخلها من الضرائب ولذلك تشكل الضرائب اهمية بالنسبة لها بينما دول كالسعودية يشكل البترول بالنسبة لها اهمية اكبر لانه مصدر دخلها الاكبر .(١)
وكذلك الصرف او الانفاق فانه يشتمل على رواتب موظفين واجور عاملين فى القطاعات الحكومية ومشاريع انمائة والصرف او الانفاق على البنايات الاساسية مثل الطرق والكبارى والمياه والكهرباء والمرافق بصفة عامة وغيرها حتى المساعدات التى تدفعها للدوله الاخرى ، وعندما يتم حساب مجمل هذه العمليات فى النهاية فانه اذا كانت مصروفات الدولة اكثر من دخلها فانه يحدث ما يعرف بالعجز اما اذا كانت المصروفات اقل من الدخل فبالتأكيد يكون هناك فائض في الميزانية، وفى حالة حدوث عجز فان الحكومة تقوم بتغطية او تمويلة من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية الداخلية او الخارجية وفى الداخل تقوم الحكومة باصدار ما يعرف بالسندات الحكومية وبيعها على موظفين او مؤسسات مالية مثلا وهو مايسمى بالدين العام، ويشكل الانفاق الداخلى اكبر نسبة فى الانفاق الحكومي ويكون للرواتب والصروفات العامة والانفاق عاى البنية الاساسية والانشاءت والاستهلاكات العامة وكذلك مساهمات الحكومة فى الشركات المحلية والمؤسسات المالية .(٢)

اهداف السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية الى تحقيق الاتي :(٣)

١/ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢/ التأثير عاى حركة الاقتصاد الوطنى وذلك من خلال التأثير عاى معدلات التضخم او الانكماش ، كما يمكن استخدام الاصدارات النقدية او التمويل بالعجز لزيادة التوسع فى مجال الانفاق الاستثماري وتطوير معدلات النمو الاقتصادى بشكل ايجابى، ايضا يمكن للدولة ان تلجا الى الحد من نشاطات استثمارية من خلال اللجوء الى معدلات فائدة عالية او شرائح ضريبية مرتفعة .

٣/ تحقيق العدالة الاجتماعية حيث انه اذا لم يكن هناك استخدام عقلانى ومنطقي وعادل فأن ذلك سيؤدى الى تحقيق الظلم الاجتماعى بدلا من العدالة الاجتماعية .

١/ www.tadawul.net
٢/ الموقع السابق
٣/ www.comsuez.com

ادوات السياسة المالية :

مثل ما تستطيع الحكومة التأثير على الاقصاد الوطنى وادارتة باستخدام السياسة النقدية والتى يعتبر معل الفائدة والخصم ومعلدل الاحتياطى ادواتها فأنها ايضا تستخدم ادوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة وادوات السياسة المالية هى توزيع الضرائب وتوزيع الانفاق وطريقة التعامل مع الدين العام او الفائض. وتتلخص فى الاتى :(١)

١/ الضرائب :

بكافة انواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشر وكذلك الرسوم الجمركية التى تفرض على السلع والخدمات سواء ما مكن منها محليا او خارجيا عند استيرادة ، بحيث ان تفرض الدولة ضريبة او رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلا اعادة توزيع الدخل القومى الحقيقى او ان الدولة ترغب فى التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة، على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوى الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم او انفاقهم الاستهلاكى بنفس القدر الذى تم تخفيضة بينما تم رفعها على ذو الدخل المرتفع فان ذلك يؤثر على استهلاكهم المرتفع اصلا ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير انفاقهم الاستهلاكى وبقاءة بنفس المستوى .

٢/ الانفاق الحكومى :

حجمة وكيفية توزيعة على النشاطات المختلفة داخل الدولة لة تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الانشطة الاخرى المرتبطة به . قد يكون الانفاق الاجملى ثابت اى بدون زيادة او نقص ولكن اعادة توزيعة على الانشطة الاقتصادية لها اثر كبير حيث على سبيل المثال يتم خفض الانفاق على الطرق والانشاء وزيادة ما تم خفضة فى هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلا وذلك فان لتوزيع الانفاق دطور كبير وقد يكون فى زيادة الانفاق خفض الانفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضة لايجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة ، وعلية فانه فى حالة عدم رفع الانفاق الكلى فان الانفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط اخر . ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة .

٣/ الدين العام :

حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول علية تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهى تؤثر على الوضع الاقتصادى العام فى الدولة ، كما انه فى نفس الوقت فى حال وزجود فائض فان حجمة كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلالة لها تأثير على الانشطة الاقتصادية فى الدولة .

١/ موقع قد سبق ذكره

عندما تتعرض الحكومة فى فترة التضخم النقدى اى بيعها للسندات الحكومية على الجمهور فانه سوف يكون هذا البيع على ذوى الدخول المتوسطة او الكبيرة او هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك "انفاقهم الاستهلاكى" . وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافى العجز فى فترة التضخم فانها يجب ان تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك . اما فى فترة الركود الاقتصادي فى الدولة فان الدولة عند حدوث عجز تلجأ لتمويلة من المؤسسات المالية وذو الدخول العالية والذين لا يؤثر اقراضهم للحكومة على انفاقهم الاستهلاكى مما قد يفاقم المشكلة اذا كان تمويل الدين فى فترة ركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم وبدورة فان انخفاض الاستهلاك غير مرغوب فى فترات الركود.(١)

العوامل المؤثرة فى السياسة المالية :

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الأثار القانونية والسياسية والاقتصادية لايرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر فى السياسة المالية منها مايؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك ، لهذا ينبغى مراعاه هذه الأثار المتنوعة وذلك على النحو التالى :(٢)

١/ تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية :

يمكن للسياسة المالية ان تؤثر على الحياة السياسة سواء عن طريق النظم السياسية ، حيث ان كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسة اعلى من السلطة التابعة عادة من الاحكام القانونية التى تحدد نظامة وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصة المالى وتفوق وزير المالية لانه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وايرادات الدولة ، كما له الحق فى الاطلاع فى جميع القرارات التى يمكن اتخاذها من طرف زملائة والمتعلقة بالنفقات ، من اجل السماح له بأنجاذ عملة المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطة السياسة .

٢/ تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية :

يمكن ان ينظر لهذا التأثير من ناحيتين : فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد ان الطبقة الحكومة فى التاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجية المالى للدولة ، اى ان السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الايرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد ، اى ان الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلتطها المالية للمحافظة على سيطرتها فى الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية او حتى عن طريق النفقات العامة التى اصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والاعانات.

١/ الموقع السابق

٢/ www.٩alam.com

اما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو ان الاحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على امكانيات الايرادات وما تحدثة من تغيرات فى قيمة ومحل النفقات العامة ، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الاحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية.(١)

ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبية مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية هذا من جهة ، ون جهة اخرى ان الحروب عادة تترك خلفها أثار مالية ، مثل عبى القروض ونفقات اعادة التعمير ، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية اثناء الحرب .

٣/ التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية :

الميزانية هى ذلك التصريح الدورى الممنوع من البرلمان الى السلطة التنفيذية بتحصيل الايرادات وهدف النفقات ، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعى على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخى طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان ، فقد ظهرت الموازنة احيانا كعامل لدعم البرلمان واحيانا اخرى عامل لاندثارة .(٢)

واخيرا ان المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ انهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما ، فمن الناحية التقنية نجد ان القرار الخاص بكمية الانفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الانفاق ، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين .

واخيرا نخلص الى ان امكانيات عمل السياسة المالية على الوجة الصحيح تكون اكبر فى النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطى ، كما ان فعالية اداء السياسة المالية فى الدولة المستقلة تكون اكبر منها فى الدول المستعمرة.

١/ الموقع السابق
٢/ الموقع السابق

الفصل الثالث

بنك الاسكان الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الاول :

نبذة تاريخية عن البنك :

بنك أمدرمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة الاقتصاد الوطنى فى مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة فى معظم أنحاء العالم . بدأت المرحلة التأسيسية فى يناير ١٩٩٣ وزاول نشاطة المصرفى فى أغسطس ١٩٩٣ وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية . يمارس البنك نشاطة من خلال الرئاسة و١٧ فرع منها ١٠ فروع داخل ولاية الخرطوم وبقية الفروع فى (نيالا - الابيض - الدمازين - الفاضلاب - سنار) وقام البنك بانشاء فروع فى جنوب السودان مثل (هجليج - جوبا) وقد تم قفلهما . حيث يهدف البنك بربط الجنوب بالشمال وعمل التمويلات من الشمال للجنوب للقوات المسلحة وخلافة وكذلك فرع هجليج للمساهمة فى مناطق البترول وكذلك لتوفير الغطاء اللازم للشركات التى تعمل هناك .(١)

واخيرا أنشاء البنك لفرع عطبرة وذلك للمساهمة فى صناعة اسمنت وفى النهضة الزراعة. وبالاضافة الى التواكيل التالية :(٢)

١/ توكيلي هيئة الموانى البحرية والمنطقة الحرة ببورتسودان .

٢/ توكيل السوق الجنوبى نيالا .

٣/ راس المال المصرح به مليار جنية والمدفوع ٥٢٣,٣١٩ مليون جنية .

اهم اهداف البنك :

١/ تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج .

٢/ تمويل عمليات التجارة الخارجية .

٣/ حشد وقبول مدخرات الجمهور فى جميع أنحاء السودان .

٤/ الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة .

٥/ يساهم البنك فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين .

٦/ انشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة فى انشاء شركات مع الغير لخدمة اهداف البنك .

٧/ تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بانشاء الفروع فى كل ولايات السودان .

المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية :

يتمتع البنك بعضوية العديد من المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية اهمها :

١/ عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية السودانى .

٢/ عضو اتحاد المصارف السودانى .

١/ بنك أمدرمان الوطنى التقرير السنوى للعام ٢٠٠٩

٢/ التقرير السابق

٣/ عضو اتحاد المصارف العربية – بيروت .
٤/ عضو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية – البحرين .
٥/ عضو مجلس الخدمات الاسلامية – ماليزيا .
٦/ عضو شبكة التراسل الدولى .
٧/ عضوية العدد من المؤسسات الاقليمية والدولية الاخرى .

استراتيجية المصرف وتطلعاتة المستقبلية :

تأتى استراتيجية البنك تحقيقا لرسالتة بأن يسهم بقوة فى بناء وطنة انطلاقا من موروث شعبة الحضاري وقيمة لتحقيق الخير لمساهمي البنك وللأمة جمعاء .
وكذلك انزالا لرؤيتة فى تقديم خدمة مصرفية متميزة لعملائة بما يحقق تطلعات المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء باستخدام افضل التقنيات والادوات المصرفية الحديثة وبكادر مؤهل استشرافا لمستقبل مشوق للسودان .
وفى سبيل تحقيق الرسالة والرؤية السابقتين فما يلي اهم ملامح استراتيجية البنك :(١)
١/ الالتزام بضبط مناشط البنك المختلفة بالحكام الشرعية الاسلامية .
٢/ استخدام احدث نظم التقنية المصرفية المتاحة فى سبيل تطوير مستوى جودة الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك ارضاءا للعملاء .
٣/ تطوير المهارات والخبرات لرأس المال البشرى عبر التدريب والتأهيل المستمر .
٤/ التوظيف الامثل للموارد لزيادة الايرادات وتعظيم الارباح والمحافظة على معدل تكلفة منخفض .
٥/ تمتين وتوسيع علاقات البنك الخارجية .

تطلعات المصرف المستقبلية :

١/ يسعى مجلس ادارة البنك وادارتة العليا لزيادة رأس المال والتدرج به ليصل مبلغ مليار جنية سودانى .
٢/ كما يتطلع المصرف الى مواصلة الاهتمام والتركيز على تطوير التقانة المصرفية ايمانا بأنها الطريقة الصحيح الذى يجب ان يسلك فى سبيل الاحتفاظ بريادتة على المصارف السودانية .
٣/ ويسعى البنك الى التحسين المستمر لترقية جودة الخدمات المصرفية ودرجات رضاء وولاء العملاء .
٤/ يعمل البنك للمحافظة على موقعة الريادي من حيث استحواذة على النصيب الاكبر من الودائع ومحفظة التمويل فى الجهاز المصرفى السودانى .

١/ التقرير السابق

المبحث الثانى :
الهيكل التنظيمي للبنك :

يوضع الشكل ٣/١ الهيكل التنظيمى للبنك :

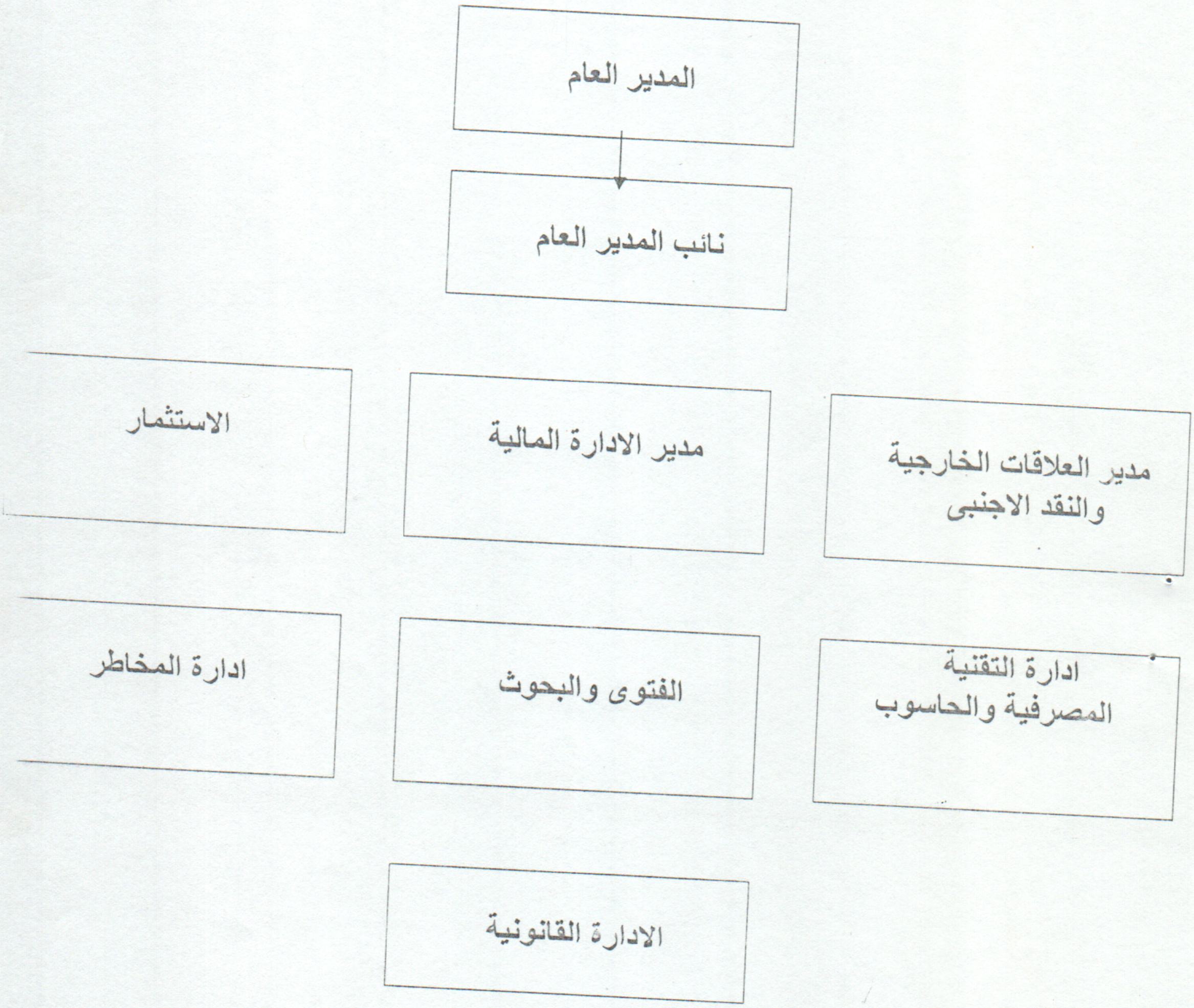

بنك امدرمان الوطنى التقرير السنوى للعام ٢٠٠٩

المدير العام (المدير التنفيذي) :
وهو يربط الادارة بقرارات مجلس الادارة وهو يفوض الصلاحيات .(١)
نائب المدير العام :
وهو يربط الادارة بالمدير العام وله من الصلاحيات وهى تتفاوت من مؤسسة الى اخرى . وتتفاوت فى كل فترة حسب رؤية المدير العام ومجلس الادارة .
الادارات بالرئاسة وهى ادارة اشرافية على فروع البنك وهى :
١/ مدير العلاقات الخارجية والنقد الاجنبى :
يهتم بحجم النقد الاجنبى وتحسين ادارة البنك خارجيا مع مراسلين للبنك .
٢/ مدير الادارة المالية :
يهتم بقياس ومعرفة حجم سيولة البنك من حيث نمو الودائع والاستثمار .
٣/ الاستثمار :
يهتم بموقف استثمارات البنك العامة والتدفقات والموارد الكلية للبنك والاسترداد .
٤/ ادارة التقنية المصرفية والحاسوب :
وهى ادارة تهتم بالجانب التقنى والتكنولوجى من حيث مواكبة البنك للتقدم التقنى ومن مهامها متابعة وربط فروع البنك بشبكة واحدة بالأضافة الى متابعة الصرفات الالية التى تعمل بالشبكة وهى اكثر من ٧٠ صراف آلى .
٥/ الفتوى والبحوث :
وهى تهتم بالجوانب الشرعية لان البنك يعمل وفق الاطارات الشرعية وكذلك يهتم بالبحث العلمى لتقدم البنك .
٦/ ادارة المخاطر :
وهى ادارة حديثة واوجدها مؤتمر بازل لكفاية رأس المال حيث وجهة بأن تكون فى كل مؤسسة مالية ادارة للمخاطر لمعرفة مخاطر السوق وخلافة وهى ادارة رقابية لمعرفة الاخطاء قبل وقوعها .
٧/ الادارة القانونية :
وهى تهتم بالجوانب القانونية وهى نقطة دفاع اخيرة للبنك وللادارات الاخرى .
وهى تهتم بالجوانب القانونية وهى نقطة دفاع اخيرة للبنك وللادارات الاخرى .
أذن الهيكل التنظيمى لبنك أمدرمان الوطنى يهتم بتقسيم العمل لكل تخصص حيث يتم اداء العمل بمرونة وسرعة تراعى ضوابط العمل المصرفى .

١/ بنك أمدرمان الوطنى التقرير السنوى للعام ٢٠٠٩

المبحث الثالث :

التقنية المستخدمة فى البنك :

يمكن تعريف الادارة الالكترونية بأنها " ادارة بلا ورق – بمعنى انها تشمل مجموعة من الاساسيات حيث يوجد الورق ولكن لا يستخدم بكثافة فى كتابة التقارير والمراسلات ولكن يوجد الارشيف الالكترونى والبريد الالكترونى والمقالات الالكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الالية " وهى ادارة ليست مرتبطة بالمكان لاعتمادها على الاتصالات كما انها غير مقيدة بوقت معين من ساعات اليوم فهى متوفرة خلال ساعات اليوم بالليل او النهار . فالادارة الالكترونية تتجة الى :

١/ ادارة الملفات بدلا من حفظها .
٢/ استعراض الملفات بدلا من القراءة .
٣/ مرجعة محتوي الوثيقة بدلا من كتابتها .
٤/ اقتراح البريد الالكترونى بدلا عن البريد العادى .
٥/ الاجراءات التنفيذية بدلا من محاضر الاجتماعات .
٦/ الانجازات بدلا من المتابعة .
٧/ اكتشاف المشاكل بدلا من المتابعة .
٨/ التحضير الناجح للاجتماعات .

هناك العديد من الانظمة الالكترونية التى يجب توافرها لنجاح الادارة الالكترونية نذكر منها مايلي :

١/ انظمة المتابعة الفورية وانظمة الشراء الالكتروني .
٢/ انظمة الخدمة المتواصلة .
٣/ نظم التصميم والانتاج .
٤/ النظم الخبيرة والزكية .
٥/ نظم الجودة الشاملة .
٦/ نظم تطوير عمليات التسويق والتوزيع مثل نقاط البيع الالكتروني والتجارة الالكترونية .
٧/ نظم ادارة علاقات العملاء .

نظام ذاكرة المؤسسة :

يعتبر نظام ذاكرة المؤسسة من البرامج الرائدة فى مجال ادارة موارد المؤسسة حيث يقوم بربط العاملين بالمؤسسة عن طريق نظام انترنت " شبكة داخلية للمؤسسة " يمكنهم من الاطلاع على انشطة الادارات والاقسام المختلفة بالمؤسسة حيث يمكن المؤسسة من تحقيق :

١/ ادارة موارد المؤسسة الكترونيا .
٢/ ادارة الاعمال عن بعد .

١/ المجلة الربع سنوية التى تصدرها وحدة الاعلام بالبنك العدد ٨٥ مارس ٢٠١٠

٣/ خفظ كافة الوثائق والاعمال بشكل الكترونى .
٤/ وسيلة سريعة لنشر المعلومات على كافة المستويات الادارية بالمؤسسة بأقل التكاليف .
٥/ يساعد المؤسسة فى التحول الى المجتمع اللاورقى.
٦/ حماية وسرية تداول البيانات والمعلومات .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الاول :

اجراءات الدراسة الميدانية :

يتناول هذا الفصل اجراءات الدراسة الميدانية ، تحليل البيانات الشخصية ، التخطيط المالى ، الرقابة المالية ، السياسات المالية .

اداة جمع البيانات :

ان اداة جمع البيانات المستخدمة فى هذه الدراسة هى الاستبيان ، وهو ينقسم الى جزئين ، الجزء الاول هو البيانات الشخصية وتحتوى على مجموعة اسئلة تتعلق بالنوع والعمر والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم ومكان الميلاد .

اما الجزء الثانى من الاستبيان فهو يحتوى على البيانات المطلوبة لاختبار فرضيات الدراسة .

طرق تحليل البيانات :

يستخدم فى هذه الحالة التحليل الاحصائى الوصفى (نسب مئوية) لتحليل البيانات بغرض معرفة مؤشرات بوجود علاقة بين متغيرات الدراسة ، او وجود اختلاف بين هذه المتغيرات ، او وجود درجة لصحة او عدم صحة فرضيات الدراسة .

مجتمع البحث و العينة :

يتكون مجتمع البحث من العاملين (عدا العمال) فى بنك أمدرمان الوطنى فى ولاية نهر النيل والذى يبلغ (١٨) مفردة ، موزعين على ثلاثة طبقات كما هو موضح فى الجدول ٤/١ وتوزيع المبحوثين حسب الطبقات الادارية .

المستويات	العدد	النسبة
الطبقة العليا	٤	%٢٢,٢٢
الطبقة المتوسطة	١٠	%٥٥,٥٦
الطبقة الدنيا	٤	%٢٢,٢٢
المجموع	١٨	%١٠٠

يوضح الجدول ٤/١ ان ٤ مفردة من مجتمع البحث من الطبقة الادارية العليا ، و١٠ مفردة من الطبقة الادارية الوسطى ، و٤ مفردة من الطبقة الادارية الدنيا ، تم توزيع ١٨ استبيان للعاملين فى بنك أمدرمان الوطنى فى الطبقات الثلاثة وهى الطبة الادارية العليا وطبقة الادارة الوسطى وطبقة الادارة الدنيا .

المبحث الثانى :

تحليل البيانات الشخصية :

ان الهدف الاساسى لتحليل هذه البيانات ، هو معرفة درجة الاختلاف والتشلبة بين افراد العينة ، ومدى تمثيلها لمجتمع البحث ، ويقوم التحليل اساسا على التحليل الوصفى ويركز على النوع ، العمر، المستوى التعليمى ، الحالة الاجتماعية ، مكان الميلاد .

١/ النوع :

تم سؤال المبحوثين عن النوع ، وذلك لمعرفة الجنس ، وقد أعطيت الى المبحوثين اجابات هى (ذكر ، انثى) ويوضح الجدول ٤/٢ توزيع المبحوثين حسب النوع .

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٥	%٨٣,٣٣
انثى	٣	%١٧,٦٧
المجموع	١٨	%١٠٠

يوضح الجدول ٤/٢ ان نسبة الذكور ٨٣,٣٣% بينما الاناث ١٧,٦٧% من المبحوثين .

وهذه النتيجة توضح ان عدد الذكور اكبر من عدد الاناث وربما يرجع السبب الى ان بعض الوظائف لا تصلح الا للذكور " كقسم الخزينة " .

٢/ العمر :

تم التعرف على الفئات العمرية والتى ينتمى اليها كل من افراد العينة وذلك بأعطاء المبحوثين الاجابات التالية ويوضح الجدول ٤/٣ توزيع المبحوثين حب العمر .

العمر	العدد	النسبة
٣٠-٢٠	٨	%٤٤,٤٤
٤٠-٣١	٩	%٥٠
٥٠-١٤	١	%٥,٥٦
اكثر من ٥٠	٠	٠
المجموع	١٨	%١٠٠

يوضح الجدول ٤/٣ ان معظم العاملين فى البنك من الشباب وهذا يساعد البنك فى تحقيق اهدافة لان الشباب يعنى الحيوية والنشاط .